انحراف الأحداث المفهوم- العوامل- نظام التعامل

جمهور ناجي سرحان★

مقدمة :

لا شك أن جنوح الأحداث ظاهرة اجتماعية عاشت في كل مجتمع واختلفت نظرة التاريخ الاجتماعي إلى هذه المشكلة، فقديما اعتبر الحدث المنحرف مجرما وأنه يستحق العقاب ولا سبيل إلى إصلاحه إلا بالبتر حتى لا يصاب المجتمع باختلال توازنه.

أما المجتمعات الحديثة فقد أدركت بما لا يدعو للشك أن الأحداث غالبا هم ضحية ظروف اجتماعية أدت بهم إلى الانحراف وسوء التكيف، وأن تهيئة الظروف الاجتماعية وتدعيمها بالمقومات الصالحة لتنشئتهم في عطف وحنان هي الحفاظ الحقيقي لقواهم وانطلاقهم نحو غايات اجتماعية صالحة (عيسى وآخرون، ١٩٨٢ : ٣).

ولقد ازدادت هذه المشكلة خطورة في هذا العصر نتيجة للتقدم الحضاري والصناعي الحديث وخاصة في المجتمعات النامية مما كان له أثره على كيان الأسرة وتماسكها، وعلى ازدياد مطالب الفرد وتعرضه لمغريات البيئة مع غلاء المعيشة، فضلا عن المشكلات التي نتجت عن هذه الأوضاع كمشكلات العمل والبطالة والهجرة والإسكان وغيرها والتي هيأت فرصا جديدة لانحراف الصغار وارتفاع نسبة جنوحهم (المغربي واخرون، ١٩٦٧ : ٤٨).

فالأطفال هم نواة المجتمع وهذه، المرحلة يتوقف عليها إلى حد بعيد بناء شخصياتهم وتحديد سلوكهم في المستقبل وأي جهد يوجه لرعايتهم وحمايتهم هو في نفس الوقت تأمين لمستقبل الأمة وتدعيم لسلامتها. لذلك تعتبر رعاية الأسرة والطفولة العملية البناءة الأساسية في أي مجتمع يسعى إلى تحقيق التطور المتوازن البعيد عن الانحرافات والعلل الاجتماعية، والقادر على الابتكار والتجدد والتمسك بالقيم والأخلاق الفاضلة (الشرقاوي، ١٩٧٧ : ٥).

فدراسة ظاهرة انحراف الأحداث تكمن أهميتها في كونها تتناول بالدرس والتحليل طاقات بشرية في المجتمع انحرفت في مرحلة مبكرة باتت تهدد كيانه بالتفكك وتعرض حياة أفراده وسلامتهم وأعرافهم وأموالهم للخطر، وهي من ناحية أخرى تجعل من هذه الفئة قوى معطلة وغير منتجة بحيث تصبح عالة على عاتق المجتمع، وبالتالي فإن الخسارة تتمثل في النتائج الضارة للانحراف والجنوح من جهة ومن تعطل وفقدان هذه الطاقات البناءة من جهة أخرى. فهم يعيشون عالة على ذويهم وعلى المجتمع وقد يكونوا في مستقبل حياتهم عامل هدم وإعاقة لعملية الإنتاج حيث إن الأسلوب السائد في حياتهم يقوم على العدوان واللامبالاة (جعفر،١٩٨٤ :٧).

هذه الظاهرة تعني أيضا أن هنالك قصورا من قبل الأسرة والمجتمع في توجيه ورقابة جيل ينمو. وهي تعني من ناحية أخرى أن عملية التطور الثقافي والحضاري قد صادفت عائقا ما في وجهها. ولقد دلت الإحصاءات أنه رغم نقص نسبة معدل المواليد فإن هنالك زيادة ملحوظة في نسبة الانحراف عند الأحداث، وهذا يعني بشكل أو بآخر أن هذه المشكلة لا تنفصل عن سياسة الأسرة والجماعة وتبدو انعكاسا للحياة العصرية وما يشوبها من سوء التنظيم الاقتصادي والاجتماعي وتفكك بناء الأسرة المادي والمعنوي، الورقة الحالية تحاول إلقاء الضوء على الأطفال الجانحين من حيث المفهوم والمظاهر والتطرق للأسباب من وجهات متعددة ومنطلقات متنوعة ، كما سيتم التطرق إلى بعض الإجراءات الوقائية والعلاجية لمواجهة هذه الظاهرة.

المفهوم:

★ اخصائي تربية خاصة – وزارة التربية والتعليم

عند مراجعة مصطلح انحراف الأحداث نجد تباينا واضحا من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، حيث إن الفرق بين الطفل المهمل والطفل المنحرف لازال غامضا وغالبا ما يصعب تحديده (غانم،١٩٩٧ : ٢٧). وبالتالي ليس هناك اتفاق على تعريف واحد لانحراف أو جنوح الأحداث أو للحدث نفسه، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات التي توصلت إلى عدم وجود مفهوم واضح لجناح الأحداث ومن الدراسات التي قامت بها الأمم المتحدة عام ١٩٦٣م عن الوقاية من جناح الأحداث ظهرت ثلاثة اتجاهات فكرية في هذا الصدد :

الأول: رأي يميل إلى تحديد جناح الأحداث على أنه كل ما يعتبر جريمة في القانون الجنائي للبلد المعين.

الثاني: رأي يميل إلى أن يفسر الجُناح تفسيراً واسعاً حتى يشمل الجرائم كما يتضمن السلوك الذي لا يعتبر جريمة في القانون، ويعتقد أنصار هذا الرأي – كما ظهر في حلقة الدراسات الاجتماعية الأوروبية (باريس ١٩٤٩) – أن الجناح لا يمكن تعريفه بألفاظ بحتة وذلك لأنه حصيلة لمجموعة من المؤثرات الفيزيقية والعقلية والسيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أنه يمكن تفسيره بسوء توافق الحدث مع بيئته.

الثالث: أما وجهة النظر الثالثة فترى ألا يتضمن الجناح تلك الجوانب التي رأتها وجهة النظر الثانية فحسب بل ينبغي أن تشمل الأحداث الذين يحتاجون إلى رعاية وحماية بسبب الظروف السيئة كالإهمال واليتم وغير ذلك.

هكذا يفسر جناح الأحداث في ضوء هذا الرأي أوسع تفسير وقد تبنت حلقة النقاش العلمية التي أقيمت في القاهر سنة ١٩٨٩ بخصوص الخروج بتعريف مناسب للأحداث الجانحين وجهة النظر الثالثة حينما رأت وجود عدم الفرق بين الأحداث الجانحين وغيرهم من الأحداث الذين تستدعي ظروفهم اتخاذ تدابير الحماية والتقويم حيالهم، والسمة البارزة في هذه الآراء الثلاثة هي الاتفاق العام فيما بينها على وجوب النظر إلى الأحداث الذين يأتون من الأفعال ما يعتبر جريمة في القانون الجنائي على أنهم مذنبينOffenders وليسوا مجرمين (غانم،١٩٩٧ : ٢٨- ٢٩).

ويمكن هنا إيراد عدد من التعريفات المختلفة التي تناولت الأحداث وهي :

- **التعريف القانوني :** يعرف علماء القانون الحدث المنحرف "بأنه الشخص الذي يعتدي على حرمة القانون ويرتكب فعلا نهي عنه في سن معينة ولو أتاه البالغ لوقع تحت طائلة العقاب سواء كان هذا الفعل مخالفة أم جنحة أم جناية".

- **التعريف الاجتماعي :** ويعرف الحدث من وجهة نظر الاجتماعيين " بأنه ضحية ظروف سيئة اجتماعية كانت أم كانت اقتصادية أم ثقافية أم حضارية "

- **التعريف السيكولوجي:** ويعرف الحدث من وجهة النظر السيكولوجية "بأنه ذلك الشخص الذي يرتكب فعلا يخالف أنماط السلوك المتفق عليه للأسوياء في مثل سنه وفي البيئة نتيجة معاناته لصراعات نفسية لاشعورية ثابتةً ثباتاً نسبيا يدفعه لا إراديا لارتكاب هذا الفعل الشاذ كالسرقة أو العدوان أو الكذب...الخ" (رمضان، ١٩٩٠ : ١٤٠- ١٤١).

من خلال التعريفات السابقة نجد ثمة عوامل مشتركة توحي أو توضح مفهوم الحدث الجانح بالرغم من أن كل تعريف ينظر إلى الحدث من الزاوية الخاصة به، فالتعريف القانوني ينظر إلى الظاهرة كونها فعل ضد المجتمع من شخص لم يبلغ السن القانونية لتطبيق العقوبة عليه، و يركز التعريف الاجتماعي على البيئة الاجتماعية المؤدية لانحراف الحدث عن المعايير الاجتماعية، في حين تؤكد وجهة النظر النفسية على التفاعل بين العوامل الشخصية للفرد وبين العوامل الخارجية في البيئة، وبالتالي يمكن أن نخرج بصيغة متكاملة لمفهوم شامل للحدث وهي كما يراها الباحث: بان الحدث هو ذلك الفرد :

- الذي ارتكب فعلا يعاقب عليه القانون لمن بلغوا السن القانونية.
- المشرد أو المهمل الذي يمكن أن تسهم العديد من العوامل البيئية بكل تفاصيلها في انحرافه.
- الذي ارتكب السلوك المنحرف نتيجة لتكالب العديد من العوامل الداخلية والخارجية.
- الذي يعاني من الصراع النفسي والذي يعبر عنه بصورة سلوك غير سوي.

- الذي يحتاج إلى عدد من برامج التأهيل متعددة المهام والمنطلقات وتشترك وتساهم بها أكثر من جهة.

الاتجاهات الرئيسية في تفسير السلوك المنحرف للأحداث

يكاد يكون هناك تشابه بين انحراف أو جنوح الأحداث وبين انحراف البالغين، وهناك حقيقة هامة وهي أن أسباب انحرافهم ترجع لعدة عوامل سواء اعتبرنا انحرافهم ظاهرة متأتية من المجتمع أم متأتية عن طريق شخصيته الفردية، وفي مجال تفسير السلوك الجانح أو المنحرف للحدث يمكن إيراد أربعة اتجاهات أساسية :

الاتجاه الأول : المدرسة الطبيعية :

تعتبر المدرسة الطبيعية من أقدم المدارس والنظريات التي فسرت سلوك الإنسان وفقا لطبيعته البيولوجية والفسيولوجية، وقد بدأها لمبرزو حيث تتلخص فكرته في أن الإنسان المنحرف يولد نموذجا متميزا عن غيره من الناس، وتحدث عن المنحرف بالفطرة أو الميلاد ودافع بحماس عن هذا الرأي، وقد لحق هذه النظرية كثير من التطور عن طريق تخفيف غلوها الأول فأصبحت ترجع دور العوامل الطبيعية المتصلة بالتكوين الفطري للجاني إلى عوامل أخرى مركبة لا يمكن إغفال تأثيرها في السلوك المنحرف (العصرة، ١٩٧٨ :١١٧). فالمدرسة الطبيعية الحديثة تسلم بوجود نوع من الاستعداد للانحراف الطبيعي (النفسي – البيولوجي – الفسيولوجي) لدى طائفة من كبار المنحرفين بنوع خاص، وهذا الاستعداد عبر عنه أصحاب المدرسة الطبيعية كل من وجهة نظره الخاصة، فهو عند دي بند يمثل مجموعة من العوامل الفطرية المتصلة بقوة بمزاج المنحرف وجهازه العصبي وبالتالي العوامل الوراثية البيولوجية، وهو عند كينبر مجموعة من العوامل الفردية تباشر نوعا من الدافع إلى سلوك منحرف. (عبيد، ١٩٨٣ : ٢٨١). وبالتالي فان هذه الاستعدادات تتفاوت من شخص إلى آخر، ويتعذر تحديد دورها تماما في توجيه السلوك المنحرف إلى جوانب العوامل الأخرى، وكل ما أمكن تأكيده في هذا المجال هو الدور الفعال لهذا الاستعداد المنحرف، وقد يحجب هذا الدور في قوته عند بعض الأشخاص دور العوامل الأخرى، وقد يحتجب بها في ضعفه وتراجعه عند أشخاص آخرين.

الاتجاه الثاني : المدرسة الاجتماعية :

ويرجع انحراف الحدث حسب هذه المدرسة إلى الظروف الاجتماعية المحيطة به، وترجح دور العوامل البيئية على غيرها من العوامل المتصلة بذات الشخص، فالانحراف بصورته المباشرة أو غير المباشرة وليد البيئة التي تمارس ضررا أو فسادا على الحدث، وأسباب الانحراف عديدة ومن أهمها :

الوضع الاقتصادي: يحتمل أن يكون الفقر حافزاً على التفوق والنبوغ، ولكنه، من جهة ثانية، كثيراً ما يكون السبب في الانحراف، وفي جملة ما يعنيه الفقر فقر الأسرة والسكن الحقير، وسوء التغذية والجوع والمرض والملبس. وقد يؤدي الفقر في الأسرة إلى تفكك الروابط بين أفرادها، وإلى أشكال من القلق والكآبة واليأس. ويؤثر ذلك كله في أحوال الحدث الجسمية والنفسية والتربوية والثقافية. وقد يكون من شأنه إسقاطه في بؤرة الانحراف. لكن الفقر في حد ذاته ليس السبب الحتمي، فقد يقدم على الانحراف أناس ليسوا من الفقراء، وكثيراً ما يحجم عنها أناس في حضيض الحياة. وقد ثبت من فحص الحالة الاجتماعية لبعض الطلاب الذين كان لهم ضلوع الانحراف والجنحة أنهم ينحدرون من الفئات الاجتماعية الغنية المترفة. وعلى ذلك فإن الانحراف قد ينشأ عن سوء الرعاية الذي يغلب أن يلازم الحياة الفقيرة. ومن هنا يكون من الضروري التنبه إلى عوامل أخرى اجتماعية وصحية وغيرها تسهم وحدها، أو مع الفقر، في جنوح الأحداث (القوصي،١٩٦٥ : ٣١).

تفكك الأسرة: من المؤكد أن البيئة الأسرية تؤدي دوراً مهماً في صنع شخصية الحدث ولاسيما في السنين الأولى من حياته، فالبيت المتصدع اجتماعياً يعد من العوامل الرئيسة التي تفتح السبيل لجنوح الأبناء، ويكفي أن ينشا الصغير في رحاب الانحراف لدى الأبوين، أحدهما أو كليهما، أو انحراف أكبر الأبناء أو البنات، حتى يعتاد على هذا الانحراف

ويصبح ارتكاب الحدث للانحراف عنده أمراً مستساغاً ومقبولاً. ومن ناحية أخرى إن الإسراف في اللين والتدليّل، أو في الصرامة والقسوة، أو في التهاون والسلبية وعدم الاكتراث من جانب الوالدين أو أحدهما، قد يؤدي بالحدث إلى النتيجة نفسها. وقد بينت إحدى الدراسات الفرنسية لأحوال مئة سجين محكوم عليهم بعقوبة الإبعاد أن ٥٢ منهم عاشوا في طفولتهم في بيئة أسرية مضطربة: من بينهم ٢١ سجيناً عاشوا فاقدين أحد الوالدين، ومنهم ٥ عاشوا فاقدي الوالدين معاً، و١٢ وجدوا في أسرة كان يسودها الشقاق الأسري، و٦ نشأوا في معاهد إصلاحية، و٤ كانوا قد عهد بهم إلى مؤسسات الإسعاف العام لتربيتهم(الخشاب، ١٩٨١ : ٦١).

الرفقة السيئة: إن اتصال الأحداث الذين لم تتكون شخصيتهم بعد بفئة من المجرمين قد يوصلهم إلى الانحراف، وهذا تفسير لما نسمعه اليوم عن عصابات الأحداث، مثل عصابات القمصان السود في فرنسة، والقمصان المذهبة في السويد وغيرها.

وسائل التسلية والإعلام: إن السينما والمسرح والصحافة والكتب والمذياع وغيرها من وسائل التسلية والإعلام، إذا لم تكن قائمة على أسس سليمة في طريقة، أو مضمون، ما تعرض، قد تساعد على انسياق الأحداث إلى الانحراف، ويحدث هذا أحياناً نتيجة إبراز مقترفي بعض الجرائم بمظهر البطولة مما يبدو أثره في تغير القيم الاجتماعية لدى الأحداث والمراهقين بصورة خاصة فيندفع بعضهم وراء الجريمة متأثرين بالتقاليد.

الفراغ والبطالة والعمل غير المناسب: إن هذه العوامل كثيراً ما تمهد للحدث طريق الانحراف. فالأشخاص الذين يعمل معهم كثيراً ما يكونون مصدر خطر معنوي وأخلاقي جسيم عليه، وكثيراً ما يتسببون بتوجيهه توجيهاً سيئاً ينتهي به إلى الانحراف ويصدق هذا القول على شروط العمل: فالمناطق التي تولد الجنوح، أو ما يمكن تسميتها « مناطق الجنوح»، مثل بعض دور اللهو والحانات، من شأنها تغذية عوامل الانحراف الخلقي والسلوك المضاد للمجتمع لدى الحدث.

وبالتالي هنا فالفرد لا يعيش منفردا عن البيئة المحيطة، والانحراف نادراً ما يكون عملاً فردياً بل يقع تحت تأثير أو ضغط البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد.

الاتجاه الثالث المدرسة النفسية :

وهي ذات النظرة التي بدأها فرويد والتي ترجع في توجيه السلوك المنحرف أو الجانح إلى دور العوامل النفسية ممثلة بالغرائز والانفعالات وتعطي للظاهرة المنحرفة تفسيرات محض نفسية ذات صلة وثيقة بصورة الشذوذ العقلي والنفسي والعقد النفسية (عبيد، ١٩٧٨ :١٣٥). وتعطي هذه المدرسة للسلوك المنحرف أو الجانح ذات التفسيرات التي تعطيه للسلوك الإنساني بوجه عام من ناحية وجود صراع دائم بين الهوى والأنا الأعلى وهو صراع تقوم به الأنا بدور محاولة التوفيق بين الرغبات المنبعثة من شهوات الهوى وأوامر الأنا الأعلى، فإذا نجحت في التوفيق فإنها تكيف سلوكها مع مطالب الحياة الاجتماعية وإلا فإن سلوك الإنسان يصبح مضطربا وقد يتحول مع الوقت إلى السلوك الجانح المنحرف. فالطفل يعبر عن حوافزه وحاجاته تعبيرا ساذجا أنانيا بهدف (إشباعها) عن طريق تجنب الألم والحصول على اللذة بغض النظر عن المعايير السائدة في المجتمع ولكي تكون حياة الطفل منسجمة مع هذه المعايير فهي تمر في فترة تجربة ومران وخبرة فإذا حصل التوافق نتيجة لهذه التجربة بينه وبين المطالب الاجتماعية كان الطفل يسلك مسلكا واقعيا سليما ينسجم مع البيئة التي يعيش فيها، أما إذا لم يتم تدريب الطفل وتربيته وتعليمه على الوجه السليم كان سوء التوافق وسوء الصحة النفسية التي تظهر في أشكال مختلفة من الأعراض المرضية، كالأمراض النفسية والعقلية والسلوك المضاد للمجتمع في شتى صوره (المغربي، ١٩٨٣ :١٤٣).

الاتجاه الرابع : المدرسة النفسية الاجتماعية :

لقد أسفرت بعض الدراسات في علم الاجتماع الجنائي عن السلوك المنحرف أنه لا يقف عند العوامل الاجتماعية الصرفة التي قد تلعب دورا مميئا، ولكن المحرك الأساسي لهذا السلوك هو الانفعال وقد لا يمكن مقاومته بالنسبة لشخص مريض بالعصاب أو مختل الإدراك، بينما يمكن للشخص الطبيعي التحكم بهذا الانفعال بسبب تدخل مجموعة من القوى النفسية الذاتية، ولم ينكر علماء النفس الجنائي دور القوة السببية للعوامل الاجتماعية في عملية خلق السلوك المنحرف وقد نتج عن هذا التفاعل بين علم النفس الاجتماعي والجنائي أن ظهرت اتجاهات كثيرة تحاول التوفيق بين النظرة الاجتماعية والنظرة النفسية لمشكلة أسباب الجنوح أو الجريمة. وقد نظر لي Ley هذه النظرة الشاملة للأسباب الاجتماعية والنفسية للانحراف ورأى بأن العوامل الاجتماعية تتداخل في الاختيار الحر للسلوك الفردي بدرجة يصعب معها الفصل بين الوسط الاجتماعي ومكونات الشخصية، ومن هذه الاتجاهات أيضا ما يقول به البعض من أن السلوك المنحرف في بعض الحالات يدخل من باب الاختيار أكثر من دخوله باب السببية، وأن عملية الاختيار الحر تؤثر فيها الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كما تؤثر فيها العوامل النفسية والوجدانية. وقد نتج عن تلك الآراء ظهور ما يسمى بعلم النفس الاجتماعي الذي يعنى بكيفية تشكيل السلوك الاجتماعي لدى الفرد في مختلف أدوار حياته وهو ما يطلق عليه عملية التنشئة الاجتماعية، كما يتناول بالدراسة المعايير والقيم الاجتماعية والعوامل النفسية والاجتماعية التي تؤدي إلى الخروج على تلك المعايير وبالتالي التفاعل بين الفرد والمجتمع وعوامل هذا التفاعل ونتائجه.

تعقيب على وجهات النظر السابقة :

لا يمكن فهم إجرام الأحداث إلا على ضوء تلك الخبرة التي تشكل جزءا من عملية ديناميكية مستمرة، فالطفل يتمتع عادة بتكوين بيولوجي ونفسي خاص، ويتمتع بقدرات وميول واتجاهات مختلفة، ولكنه يعيش أيضا في عالم اجتماعي تسوده العلاقات الفردية والاجتماعية والثقافة المتنوعة التي تؤثر في تكوين شخصيته، وهناك أمر مؤكد وهو أن سلوك الحدث المنحرف يرجع لأكثر من سبب يساهم بشكل أو بآخر في تكوين ذلك السلوك.

ففكرة البحث عن سبب واحد لتفسير أية ظاهرة غير مقبول على الإطلاق بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، فبناء نظرية عامة لأسباب السلوك الإجرامي يستحيل أن يؤسس على سبب واحد أو مجموعة أسباب ذات طابع واحد(بيولوجي أو اجتماعي)، وإنما يجب أن تؤخذ بالاعتبار العوامل المختلفة التي تسهم في إخراج السلوك الإجرامي ذاته الذي لا يختلف في ذلك عن السلوك العادي إلا بقدر اختلاف العوامل ذاتها داخلية كانت أم خارجية.

ورغم تعدد العوامل الدافعة إلى انحراف الحدث وتشعبها فإنها ليست على درجة واحدة من الأهمية، فقد يكون بعض هذه العوامل سببا رئيساً للانحراف وقد يكون البعض الآخر من الأسباب الثانوية أو المساعدة له.

هذا لناحية تعدد العوامل التي قد ترجع أو تتصل بالتكوين الشخصي للحدث، أو تكوينه العقلي أو النفسي أو العضوي وهذا ما نطلق عليه العوامل الداخلية لإجرام الأحداث، والتي قد ترجع أيضا إلى البيئة التي يعيش فيها الحدث سواء في الأسرة أم المدرسة أم العمل أم الوسط الاجتماعي الفاسد، وهذا ما نطلق عليه بالعوامل الخارجية أو عوامل البيئة لانحراف الأحداث.

نظام التعامل مع الأحداث

يظل مستقبل أي مجتمع مرهوناً بمدى توفيره تنشئة سليمة ورعاية صحيحة لأطفاله، والعمل على إعداد جيل قادر على تحمل المسئوولية تجاه نفسه ومجتمعة، ومن هذا المنطلق اهتم المجتمع الدولي بقضايا الطفولة بشكل عام وقضايا الأحداث الجانحين بشكل خاص حيث إن انحراف الأطفال يؤثر على كل مقدرات المجتمع تقريبا، ويمثل فاقد من القوى البشرية والمادية، فمن المعروف أن حدث اليوم من المتوقع أن يتحول إلى مجرم الغد إذا لم يجد الرعاية الشاملة (سيد وعبد الموجود،٢٠٠٤: ٧٥)، وفي هذا الإطار صدر إعلان حقوق الطفل عام ١٩٥٩، والذي يشير في جزء منه إلى أهمية تقديم الرعاية المتكاملة للأطفال الجانحين وتؤكد بعض مبادئ هذا الإعلان إلى أن الحدث يحتاج وهو في سنوات حياته الأولى إلى النمو الجسدي والعقلي والأخلاقي والاجتماعي، كما يحتاج إلى حماية قانونية وإنسانية أيضاً، وبالتالي فقد أصدرت كثير من الدول عدداً من التشريعات المنظمة لرعاية وتأهيل الأحداث المنحرفين، ومن ضمنها اليمن فقد صدر قرار جمهوري بالقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٢م بشأن رعاية الأحداث، ثم برزت عدد من القرارات بإنشاء دور الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين والمعرضين للانحراف، كما ظهر جلياً نشاط بعض الهيئات والمؤسسات وعقدت الندوات الخاصة بذلك، ويعتبر القانون اليمني لرعاية الأحداث خطوة متقدمة أكثر إيجابية تجاه مشاكل الأحداث الجانحين وتوفير الحماية القانونية لهم، كما يعبر عن موقف اليمن في التوقيع على اتفاقية حقوق الطفل العالمية، فقد احتوى القانون على عدد من المسائل الهامة أهمها قرار إنشاء محاكم خاصة بالأحداث على مستوى المحافظات وتحديد اختصاصاتها، وإنشاء عدد من مراكز ودور رعاية الأحداث الجانحين والمعرضين للجناح في مختلف محافظات ومدن الجمهورية.

وبناءً على ما سبق ذكره فإن طريقة التعامل مع الأحداث ورعايتهم تمر بعدة مراحل متضمنة مجموعة من الإجراءات، كما يتميز نظام التعامل معهم بأنه عبارة عن برنامج متكامل متعدد التخصصات والمهام، وبالتالي فإن هناك عدداً من الأساليب يفترض أن يتم ممارستها في تلك البرامج تبدأ منذ اللحظة الأولى لاستلام الحدث وتمر بعدد من المراحل هي:

المرحلة الأولى : الحدث وشرطة الحدث : مع زيادة اهتمام المجتمعات بالطفولة وتغير نظرة المعاملة للمذنبين الصغار أدخلت كثير من دول العالم نظام شرطة الأحداث وهي قوة من رجال الشرطة المدربين للتعامل مع الأحداث ورعايتهم. هذا وتقوم شرطة الأحداث بالقبض على الحدث الذي يرتكب الجنحة أو عند تعرضه للانحراف في أي من الحالات التي حددها القانون وهنا قد يأخذ شرطة الأحداث بأحد الإجراءات التالية :

١- البراءة للحدث – وذلك لعد ثبوت الأدلة أو لأن التهمة تافهة.

٢- إيداع الحدث مركز الاستقبال في الوحدات الاجتماعية لرعاية الأحداث وذلك إذا كانت التهمة من النوع الذي يوقعه تحت طائلة القانون حيث يقوم الأخصائيون الاجتماعيون باستقبال الحدث والاتصال بأسرته، ثم إيواء الطفل لمدة محددة على ذمة التحقيق لحين التصرف في الحالة.

المرحلة الثانية : الحدث ونيابة الأحداث : تعتبر نيابة الأحداث هي المرحلة القضائية الأولى التي تتعامل مع الحدث المنحرف وقد تأخذ النيابة بأحد الإجراءات التالية :

١- البراءة للحدث وذلك لعدم ثبوت الأدلة.

٢- تسليم الحدث لأسرته لحين تقديمه للمحاكمة وذلك تحت مسئووليتهم.

٣- إيداع الحدث بدار الملاحظة للحجز المؤقت لحين تقديمه للمحاكمة، وعادة يكون ذلك في الجنحة الكبيرة كالقتل وغيرها.

٤- تحويل الحدث إلى دار الرعاية الاجتماعية وذلك بعد الدراسة لشخصية الحدث بجوانبها المختلفة جسميا ونفسيا، حيث يعد الأخصائي الاجتماعي تقريرا نهائيا في أثناء وجوده بالدار لتقديمه للمحكمة بقصد الوقوف على العوامل التي أدت إلى انحرافه.

المرحلة الثالثة : الحدث ومحكمة الأحداث : ينظر القانون إلى الحدث على أنه ضحية لظروف بيئية أدت به إلى الانحراف ومن ثم فإن وظيفة وفلسفة محكمة الأحداث ليست إدانة الحدث، وإنما الوقاية والعلاج، هذا ولا يسمى الحدث أمام المحكمة مجرما بل منحرفا، كما أن الجلسات تكون سرية مع وجوب البحث الاجتماعي للحدث في الجنايات والجنح. ويأخذ القاضي بأحد الأحكام والإجراءات والتدابير العلاجية الآتية :

براءة الحدث إذا لم يكن قد اقترف التهمة الموجهة إليه، أو التوبيخ وذلك في حال إذا كانت التهمة بسيطة، أو التسليم لأحد الأبوين أو من يقوم مقامهما أو أحد دور الرعاية الاجتماعية (رمضان،١٩٩٠ : ١٥٦- ١٥٧).

الدور الوقائي والعلاجي لظاهرة انحراف الأحداث

إن النظرة الجديدة في رعاية الأحداث الجانحين تركز على الجانبين الوقائي والعلاجي للظاهرة ويقصد الدور الوقائي على تنظيم البرامج والمشروعات وإعداد التشريعات والتنظيمات وتدابير الأجهزة الخاصة بالأحداث لوقايتهم من الانحرافات، وكذلك تهيئة الظروف والمجالات التي تمكن الأحداث من استخدام قدراتهم وتنميتها سواء أكانت هذه القدرات جسمية أم عقلية أم نفسية أم اجتماعية، ومن صور هذا الدور :

- تفعيل نظام مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال الأحداث، وهو نظام يعمل على استقطاب الأطفال المعرضين للانحراف مثل الأيتام والمشردين وغيرهم، وتقديم الرعاية والتأهيل اللازم لهم لجعلهم عناصر فعالة وإيجابية في المجتمع.
- وضع البرامج اللازمة لتوعية المجتمع ككل والأسرة بوجه الخصوص بمخاطر انحراف الأحداث، ورفدهم بالأساليب المثلى للتعامل معهم.
- تأهيل المؤسسات الاجتماعية مثل المدارس والنوادي وغيرها في التعامل السليم مع الأحداث والحيلولة دون انحرافهم.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة التي أجريت على انحراف الأحداث وعلى جرائم البالغين إن معظم أسباب الانحراف أو الجريمة يكمن في الجماعة غير الرسمية التي ينضم إليها الفرد في مجتمعه، فهناك تمييز كبير بين الفرد الذي ينحرف أو يرتكب الجنحة لأسباب ذاتية وهذا الذي ينحرف لأسباب مجتمعية. فالنوع الأول يتم علاجه عن طريق الجهود النفسية والاجتماعية، والتي يتم تقديمها إلى الطفل بالتعاون مع أسرته والمؤسسات التي يتعامل معها على افتراض أن هذه الأسرة وتلك المؤسسات تتعامل بإيجابية لحماية الحدث من الانحراف وارتكاب الجنحة، بالتالي فان البرامج العلاجية ستكون مثمرة ويمكن أن تحد من الظاهرة، واما النوع الثاني من الأحداث فانه ينحرف أو يرتكب الجنحة نتيجة التفكك في الضوابط الاجتماعية في مجتمعه وانتشار اتجاهات مضادة للقانون فيه، وفي هذه الحالة فان البرامج الوقائية للظاهرة ستكون أوسع حيث إنها ستستهدف أولا المجتمع بمؤسساته المختلفة ومن ثم ستستهدف الظاهرة وبالتالي فإن الجهود هنا مكثفة مكلفة في الوقت والجهد والتكاليف (الزيني،١٩٧١ : ٤٥).

وتتمثل جهود الوقاية بوضع عدد من الترتيبات التي تبدأ أولا بالاعتراف بالظاهرة وأهمية الوقاية منها والوعي الكامل بالآثار الفادحة على الفرد والمجتمع الناتجة عن انتشارها، ثم يلي ذلك الإيمان بالقضاء على الظاهرة وذلك من خلال عدد من المدخلات أهمها إتاحة الفرصة لذوي الاختصاص وإتباع الأسس العلمية الموضوعية بكل أشكالها بداية من إجراء البحوث العلمية الخاصة بالظاهرة مرورا بإصدار عدد من التشريعات والبرامج التوعوية المختلفة وإشراك أكثر من جهة ومؤسسة في

المجتمع للقيام بواجباتها وصولا إلى وضع التدابير الفنية والتنظيمية لمواجهة تلك الظاهرة، ومن الإجراءات التي يمكن أن تعمل على تعزيز الدور الوقائي لظاهرة انحراف الأحداث ما يلي :

١- إكساب الأطفال السلوكيات الاجتماعية المرغوبة والتي تتناسب مع قيم المجتمع ومعاييره من خلال الأسرة والمدرسة.

٢- تعديل بعض السلوكيات غير المرغوبة عن طريق العلاج الجماعي والمقابلات الجماعية.

٣- تربية الأطفال وتعليمهم الأدوار الاجتماعية التي تتناسب مع قدراتهم من خلال جماعات النشاط.

٤- مساعدة الأطفال على تقبل المجتمع ونظمه ومؤسساته وسياسته وعن طريق التربية المجتمعية.

٥- محاولة تكوين ذات الحدث على أسس سلمية واستشارة الخبراء في تنشئتهم الشخصية السليمة من خلال اكتساب معارف ومعلومات جديدة تؤدي إلى تكوين الشخصية السليمة من خلال جماعات الفصل والهواية.

٦- تعليم الأطفال وإكسابهم مهارات معينة تسهل عليهم القيام بأدوارهم داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع.

أما الدور العلاجي في معاملة الأحداث فيتمثل بتلك الإجراءات والخطوات التي تتم بعد أن يرتكب الحدث الجنحة فتبدأ منذ استلامه من قبل الجهات المختصة وكذلك توفير المواصفات والإمكانيات السليمة لمراكز الاستقبال وكيفية التعامل معه، بل ويمتد حتى خروج الطفل من دار الرعاية الاجتماعية.

ويشمل العلاج النفسي الاجتماعي للحدث في ضوء نتائج الدراسات التي تجرى للحدث والتي يفترض أن تجرى على ثلاثة جوانب هي :

١- دراسة الانحراف أو الجنحة: وتشمل التعرف على نوعه، وهل الانحراف عارض أم متكرر، وهل هذا الانحراف منتشر في أسرة الحدث أم لا، وما رأي الأسرة في انحراف الأحداث، وما تفسير الحدث الذي صدر منه وما مدى وعيه بخطورته ونوع اتجاهاته نحو هذا السلوك.

٢- دراسة شخصية الحدث: من الجوانب الجسمية (مظاهر الصحة النفسية – المرض – العاهات)، ومن حيث الناحية العقلية (ذكاء – ضعف عقلي – قدرة على التفكير) ومن حيث الناحية الوجدانية (مدى وطبيعة استجابته الانفعالية للمواقف) ومن حيث الناحية الاجتماعية تجاذب، تنافر، تجاهل سواء مع الأفراد أم الجماعات أم في المدرسة أم بيئة العمل شغل الفراغ وبيئة.

٣- دراسة بيئة الحدث: وتشمل البيئة الداخلية والخارجة، وعلاقته بأقرانه، وكيفية قضاء الحدث لوقت فراغه، وشلة الأصدقاء، والمسكن والحي والمدرسة (رمضان، ١٩٩٠: ١٦٦- ١٦٧).

الإجراءات الخاصة بالعلاج وطرق الوقاية لانحراف الأحداث

أولا : العلاج الذاتي للحدث ويشمل الأتي :

١- التدعيم الذاتي للجانح : ويقوم به الأخصائي النفسي وذلك لإزالة المشاعر السلبية المرتبطة بموقف الجنحة كالخوف والغضب والعداء والكراهية والشعور بالذنب والقلق ....

٢- تعديل استجابات الجانح : وخاصة استجاباته السلبية والعدوانية وسلوكه الاندفاعي في التفكير غير القائم على التروي والمنطق، ويقوم الأخصائي هنا في عملية النصح والإيحاء والتقمص والتحويل والسلطة.

٣- تعديل عادات الجانح: ويقوم الأخصائي في عمليات تعليمية وتبصيرية(من تنبيه وتوضيح وإقناع وتدعيم... الخ) (راجح،١٩٦٥: ٤٦).

ثانيا العلاج البيئي وينقسم إلى:

١ - خدمات مباشرة: وتقدم للحدث سواء من المؤسسة أم من موارد البيئة، أم من الخدمات وتشمل:

- تحويل الحدث إلى جهات الاختصاص وذلك في حالات المرض جسميا كان أم نفسيا (الرعاية الطبية والنفسية) لتبذل له الجهود العلاجية المناسبة.

- توفير الرعاية اللاحقة للحدث عن طريق برامج التدريب المهني والتشغيل في مصانع البيئة الخارجية، وعلاج ما يعانون من صعوبات ومشكلات وذلك بتتبعهم وتوجيههم حتى يتم تكيفهم مع البيئة الخارجية.ومساعدة بعض الأحداث المستقرين سلوكيا والمستعدين عقليا لاستكمال تعليمهم في المدارس العادية.

٢- خدمات غير مباشرة: وتستهدف تعديل اتجاهات المحيطين بالحدث (كالوالدين أو من يقوم مقامهما) وذلك في الحالات التي يظهر فيها أن مسئوولية انحراف الحدث تقع على عاتق هؤلاء. والهدف من ذلك تخفيف ما يحيط بالحدث من ضغوط خارجية فمثلا إذا كان الأب يتمتع بذات متماسكة فإنه يمكن استثمار قوة الذات لديه في تدعيم جهود الأخصائي لتعديل اتجاهات ألام أو زوجة الأب السلبية تجاه الحدث أو الكف عن معاملتها القاسية له مثلا وهكذا. (غيث، ١٩٦٧، ٩١).

الخاتمة والتوصيات :

مما سبق يتضح لنا أن ظاهرة جنوح أو انحراف الأحداث تمثل خطراً يهدد المجتمع ككل في حاضره ومستقبله، وإن انحراف عدد كبير من الأطفال يؤدي بالمجتمع إلى التفكك وعرقلة الجهود التنمية فيه، وتنشأ هذه الظاهر نتيجة لتفاعل عدد من العوامل الذاتية والاجتماعية والبيئية الواسعة، وبالتالي لا يمكن أن تسند مهمة مواجهة تلك الظاهرة لجهة أو مؤسسة بعينها، إذ لابد من تضافر الجهود المجتمعية ككل في تلك المواجهة .

ومن جملة ما توصي به الدراسة الحالية هو :

١- وضع اللوائح والقوانين والتشريعات الدقيقة والمقننة لتحديد الأطفال الجانحين تحديدا يزيل اللبس ويفصلهم عن غيرهم من الفئات.

٢- اعتبار المشكلة مشكله اجتماعية تمس المجتمع بكل مقوماته المادية والبشرية.

٣- التركيز على برامج الوقاية والتوعية أي قبل انتشار الظاهرة.

٤- معاملة الجانح على أنه ضحية ومنحرف، وعدم التعامل معه على أنه مجرم حتى لا نخلق لديه الاستعداد للإجرام فيصبح مجرما.

٥- نشر الوعي المتمثل بتبصير المجتمع بالأسباب المؤدية لتلك الظاهرة وآثارها على الفرد والمجتمع.

٦- تأسيس دور خاصة للجانحين تتوفر لها الموصفات المقننة والتي من شأنها أن تمكن هذه الدور من أداء مهامها على الوجه الأكمل.

٧- توفير المتخصصين المدربين والمهرة من التخصصات المختلفة الاجتماعية والنفسية.

٨- توفير كادر من الشرطة الرجالية والنسائية متدرب ومتمكن من أداء مهامه الخاصة بالتعامل مع الأطفال الجانحين.

المراجع :

١- جعفر، علي محمد (١٩٨٤) الأحداث المنحرفون " عوامل الانحراف – المسئولية الجزائية – التدابير " دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
٢- الخشاب، مصطفى (١٩٨١) دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت.
٣- راجح، احمد عزت (١٩٦٥) الأمراض النفسية والعقلية، القاهرة.
٤- رمضان، السيد (١٩٩٠) إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الفئات الخاصة، دار الكتاب الجامعي، الإسكندرية.
٥- الزيني، محمود محمد (١٩٧١) الخدمة الاجتماعية للأحداث المنحرفين ، الدار الجامعية، الإسكندرية.
٦- سيد، جابر عوض وعبد الموجود، أبو الحسن (٢٠٠٤) الانحراف والجريمة في عالم متغير، سلسلة كتب مجالات الخدمة الاجتماعية الكتاب الثاني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
٧- الشرقاوي، أنور محمد (١٩٧٧) انحراف الأحداث، دار المعرفة، القاهرة.
٨- عبيد، احمد رؤف (١٩٨٣) أصول علم الإجرام والعقاب، الطبعة ٤، القاهرة.
٩- العصرة، منير (١٩٧٤) انحراف الأحداث ومشكلة العوامل، الدار العربية للنشر، القاهرة.
١٠- غانم، عبدالله عبد الغني (١٩٩٧) المنحرفات الصغيرات، دراسة لجرائم الفتيات الصغيرات والمراهقات، مركز سروات للأبحاث، الإسكندرية.
١١- غيث، محمد عاطف (١٩٦٧) المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعارف، الإسكندرية.
١٢- القوصي عبد العزيز، وعويس سعد (١٩٦٥) تقرير بحث السرقة عند الأحداث المرحلة الأولى، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
١٣- المغربي، سعد (١٩٦٧) المجرمون، الفئات الخاصة وأساليب رعايتها، القاهرة.